مـجلـــة بـدايـــات
ISSN: 2676-198X Revue :Bidayat ISSN: 2676-198X
المجلد: السابع (07) / العدد: الثاني(02) /جوان2025/ص ص: 118-135

توليد المصطلح اللساني عند أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي

(كتاب الوظائف التداولية أنموذجا)

Generation of Linguistic Terms According to Ahmed Al-Mutawakkil in Functional " "Arabic Grammar: The Book of Pragmatic Functions as a Model

الزايدي بودرامة[1]، اليزيد رفاوي[2]

Boudrama Zaidi [1], Rafaoui Lyazid [2]

[1] **جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)**

z.boudrama@univ-setif2.dz

[2] **جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)**

lyazidrafaoui3@gmail.com

تاريخ الإرسال:2025/01/07	تاريخ القبول:2025/04/11	تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص البحث

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على كتاب من الكتب التي عمِل مؤلِّفُوها على نقل الفكر اللساني الغربي إلى العالم العربي، وهذا ما يندرج ضمن اللسانيات التداولية. من هذه الكتب، كتاب "الوظائف التداولية" لأحمد المتوكل، الذي عَرَضَ فيه مبادئ النحو الوظيفي التي أتى بها "سيمون ديك"، وذلك بغية دراسة العربية من منظور هذه النظرية. وقد انطلقنا مِن إشكالية عامة نصوغها في التساؤلات التالية:

1- ما هي نظرية النحو الوظيفي؟ وما أهم أسسها؟

2- ما موقف المتوكل من النحو العربي القديم وِفق رؤيته لنحو سيمون ديك؟

3- ما الآليات التي اعتمدها المتوكل في نقل المصطلح الوظيفي الأجنبي إلى العربية؟

4- ما مدى تَوفِيق المتوكل في نقله للمصطلح الوظيفي الأجنبي إلى العربية؟

الكلمات المفتاحية : نحو؛ نحو وظيفي؛ مصطلح لساني؛ لسانيات عربية.

المؤلف المرسل – البريد الالكتروني: اليزيد رفاوي –lyazidrafaoui3@gmail.com

Abstract:

This intervention aims to shed light on a book among those whose authors have worked on transferring Western linguistic thought to the Arab world, which falls under pragmatics. Among these books is "Pragmatic Functions" by Ahmed Al-Mutawakkil, in which he presented the principles of functional grammar introduced by Simon Dik, with the aim of studying Arabic from the perspective of this theory. We started from a general issue that we formulated in the following questions:

1. What is functional grammar theory? And what are its main principles?
2. What is Al-Mutawakkil's stance on classical Arabic grammar according to his view of Simon Dik's grammar?
3. What mechanisms did Al-Mutawakkil rely on to translate the foreign functional term into Arabic?
4. How successful was Al-Mutawakkil in translating the foreign functional term into Arabic?

Kays words : Grammar. Functional Grammar. Linguistic Terminology. Arabic Linguistics.

مقدمة:

عرفت الساحة العربية في ثمانينات القرن الماضي جهودا جبارة من قِبَل اللغويين العرب من أجل نَقْل الفكر اللساني الغربي إلى العالم العربي، وإسقاطه على اللغة العربية. فنشأت ثلاثة اتجاهات لسانية: اتجاه عرف باسم اللسانيات التراثية تميز أعلامه بالنظرة السلبية للنظريات الغربية، وبالنظرة القداسية للتراث، فعملوا على قراءة آراء القدماء وتأويلها بما يتوافق وما قدمته اللسانيات الغربية الحديثة، ثم التوفيق بين نتائج الفكرين، ثم بيان ما للتراث اللغوي من قيمة تاريخية وحضارية، تستغني بها عن هذه النظريات الغربية، واتجاه عرف باسم اللسانيات التمهيدية، تميز أعلامه بإيثارهم للتجديد، فعمِلوا على تقديم النظريات الغربية بأبسط الطرق قصد إيصالها للقارئ العربي، واتجاه عرف باسم اللسانيات التوفيقية، وهو اتجاه زاوج بين الاتجاهين الأول والثاني، حيث حاول النظر إلى التراث نظرة تجعله لا يتوقف عند حدود ما جاء به، كما لا ينتصر للمناهج الغربية الحديثة، وإنما أخذ من هذا وذاك، وحاول بناء نظرية تربط القديم بالحديث. وقد مثل هذه الاتجاهات ثلة من اللغويين كتمام حسان، وإبراهيم أنيس، وعبد السلام المسدي، وكمال بشر، وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، وغيرهم. هذا الأخير –أحمد المتوكل– كان ممن جمع الأصناف الثلاثة أي (اللسانيات التمهيدية، واللسانيات التراثية، واللسانيات التوفيقية. وقد عمدنا في هذه المداخلة إلى اختيار كتاب من كتبه التي عنيت بالنحو الوظيفي الذي أرسى دعائمه "سيمون ديك". في محاولة منه لإسقاط مبادئه على النحو العربي.

فتخللت كتابه جملة من مصطلحات هذا العلم نقلها إلى العربية باجتهاده الخاص. فما هي الآليات التي اعتمدها في هذا النقل، وهل وُفِق في ذلك؟

قسمت المداخلة إلى ثلاثة أقسام: قسمان نظريان، تفرع القسم الأول إلى قسمين؛ قسم عرضنا فيه تعريفا بالمصطلح لغة واصطلاحا، وآخر عالجنا فيه آليات نقل المصطلح (الترجمة، التعريب). أما الثاني فقد عرجنا فيه على الأسس النظرية والمنهجية

لنظرية النحو الوظيفي. وأما القسم تطبيقي فقد كان عبارة عن جملة من النماذج التطبيقية، حاولنا من خلالها إبراز كيفية تعامل المتوكل مع المصطلح الأجنبي أثناء نقله، وأهم الآليات التي اعتمدها في ذلك.

أولا– المصطلح وآليات نقله

1– المصطلح لغة واصطلاحا:

أ– المصطلح لغة:

الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد[1].

ب– المصطلح اصطلاحا:

هو كل وحدة (لغوية) دالة، مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب)، وتسمي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما[2].

2– آليات نقل المصطلح:

اعتمد المختصون في نقل المصطلح على عدة آليتي الترجمة، ويدخل تحتها آليات الاشتقاق، والتركيب، والمجاز، والتعريب[3].

أ– الترجمة[4]:

أ–1– تعريف الترجمة: هي إعطاء الكلمة الأجنبية – وهي في الغالب مصطلح علمي – مُقابِلها العربي الموضوع من قبل[5].

أ–2– آليات الترجمة: اعتمد المختصون على عدة آليات لترجمة المصطلحات الاقتصادية تمثلت في:

أ–2–1– الاشتقاق[6]:

أ–2–1–1– تعريف الاشتقاق:

هو من أهم الآليات التي لجأ إليها العلماء من أجل إيجاد مقابلات للمصطلحات الأجنبية منذ القديم، وقد عَرَّفه أبو بكر بن السرَّاج (316هـ) بقوله: " إن سأل سائل فقال: ما معنى قولِنا: هذا الحرف[7] مشتق من هذا الحرف؟ قيل له: لن يستحق هذا الاسم حتى يجتمع له شيئان: أحدهما أن تجد حروفا أحدهما التي يُقدرها النحويون بالفاء والعين واللام موجودة بأعيانها في الحرف الأخير...ولا يقع فرق بينهما–إذا وقع– إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد، فيكون البناء غير البناء والأصول واحدة...والآخر: أن يشاركه في معنى دون معنى، فإن لم يجتمعا البتَّة فلا اشتقاق؛ لأن كل واحد غريب عن الآخر، وإن لم يختلفا فلا اشتقاق أيضا؛ لأن هذا هو هذا.[8] ". وقد اشترط محمد المبارك لصحة الاشتقاق بين لفظين أو أكثر ثلاثة عناصر هي: الاشتراك في عدد الحروف وترتيبها، وأن يكون بينها قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل.[9] ".

أ–2–1–2– أنواع الاشتقاق: للاشتقاق ثلاثة أنواع هي:

أ–2–1–2–1– الاشتقاق الصغير: عرَّفه ابن جني بقوله: "هو ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللَّديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة[10]. وأما عن طريق معرفته فقال: "وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يُرْجَع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلها دلالة اطراد أو حروفا غالبا؛ كضَرْب فإنه دال على مطلق الضرب فقط ،أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا ،وضَرَبَ الماضي مساو حروفا وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في "ض ر ب " وفي هيئة تركيبها " وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحْتج به.[11]. وأهم ما في هذا النوع من الاشتقاق هو ارتداد التصاريف المختلفة والمتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب أن يكون معنى واحدا لا أكثر[12]. كما عرفه الشهابي بقوله: " هو نزع كلمة من كلمة أخرى، على أن يكون ثَمَّ تناسب بينهما في اللفظ والمعنى[13]. والاشتقاق أيسر الطرق لوضع المصطلحات؛ لأنه يخضع لقواعد محدَّدة ويؤدي معاني متعددة، فمنه تؤخذ صيغة الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم الآلة، والزمان والمكان، وقد أفسح المصدر الصناعي المجال للدلالة على أسماء النظريات والمذاهب،..[14]". كالاشتراكية، الرأسمالية، التايلورية، الكينزية، وغيرها.

أ–2–1–2–2– الاشتقاق الكبير: هو كما يقول ابن جني: " أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه] رد بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد[15]. وقد سماه ابن جني "الاشتقاق الأكبر"، وعقد له فصلا في كتابه الخصائص ذكر فيه عدة أمثلة موضحة له منها: (س م ل)، حيث يرى أن تقلبات هذه المادة الثلاثية واختلاف ترتيبها الصوتي (س م ل)– (س ل م) – (م س ل) – (م ل س) – (ل م س) – (ل س م) لا يؤثر في المعنى الجامع لها المشتمل على الاصحاب والملاينة[16].

أ–2–1–2–3– الاشتقاق الأكبر: هو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي، والنوع الذي تندرج تحته)[17]. كما عرفه الشهابي بقوله: " هو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج، واختلاف في بعض الحروف[18].

أ–2–2– التركيب والمركبات:

أ–2–2–1– التركيب

أ–2–2–1–1– تعريف التركيب: هو من أهم وسائل تكوين المصطلحات العربية؛ ويقصد به ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوربي مركب إلى اللغة العربية، وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوربي[19]. ويعرّف بأنه: ضمّ كلمة إلى

أخرى بحيث تصبحان وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد. وتحتفظ الكلمتان المكونتان للكلمة المركبة الجديدة بجميع صوامتهما وصوائتهما[20].

أ-2-2-1-2- **أنواع التركيب**: يمكن تقسيم المصطلحات المركبة في العربية في العصر الحديث من حيث مكوناتها إلى عدة أنواع، منها:

أ-2-2-1-2-1- التركيب المزجي: هو نوع من التركيب، تُضمّ كلمتان إلى بعضهما لتصبحا كلمة واحدة، ويختلف هذا النوع من التركيب عن باقي الأنواع في أنّ الكلمتين الأصليتين تفقدان استقلاليتهما وتُمزجان في كلمة واحدة. ويختلف عن النحت في أن الكلمتين الأصليتين لا تفقدان شيئا من صوامتهما وصوائتهما[21].

أ-2-2-1-2-2- التركيب الإضافي: يتألف هذا التركيب من كلمتين، تضاف الأولى إلى الثانية، لتصبحا وحدة معجمية واحدة ذات مفهوم واحد[22].

أ-2-2-1-2-3- التركيب الوصفي: يتألف هذا التركيب من كلمتين أو أكثر، وتكون الكلمة الثانية وما بعدها وصفا للأول. وتحتفظ كل كلمة في التركيب باستقلالها[23].

أ-2-2-1-2-4- التركيب الإضافي الوصفي: وهو مزيج من التركيب الإضافي والتركيب الوصفي[24]. ويتألف من ثلاثة أجزاء (اسم مضاف+ اسم مضاف إليه+ صفة)[25].

أ-2-2-2- المركبات:

أ-2-2-2-1- **تعريف المركبات المصطلحية**: المركب المصطلحي عبارة عن متوالية من الدوال غير المتصلة، يأخذ شكل متوالية تركيبية ذات تأليفات مختلفة حسب مجموع المفردات المكوّنة له، وإحالته على مدلول واحد وثابت تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل استكناه دلالته بتفكيك دلالات عناصره المكونة له[26].

أ-2-2-2-2- **أنواع المركبات المصطلحية**: إذا ألقينا نضرة على المصطلحات العلمية والتقنية المركبة من كلمتين أو أكثر في اللغة العربية، وأردنا معرفة هوية الكلمات المكونة لها من حيث كونها عربية أصيلة أو أجنبية دخيلة نقف على ثلاثة أنواع[27] :

أ-2-2-2-2-1- **المركبات الدخيلة**: وهي المركبات التي تكون جميع كلماتها أجنبية دخيلة.

أ-2-2-2-2-2- **المركبات الأصيلة**: وهي المركبات التي تكون جميع كلماتها عربية أصيلة، مثل:

أ-2-2-2-2-3- **المركبات الخليطة**: ويسميها بعضهم بالمركبات المؤشبة، أي التي تتألف من كلمات عربية أصيلة وأخرى أجنبية دخيلة. وقد عرف هذا النوع من المركبات الخليطة في التراث العلمي العربي، كما نجده في كثير من المصطلحات العلمية الحديثة.

أ-2-3- النحت[28]:

عرَّفه عبد الله أمين بقوله: "هو أخْذ كلمة مِن كلمتين أو أكثر، مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه، في اللفظ والمعنى معا."[29]. وقد تداخل مفهوم النحت مع مفهومين آخرين في العربية هما مفهوما الإلحاق، والتركيب المزجي. حيث استشهد بعض الباحثين بمصطلحات مثل اللاسلكي، اللامركزية؛ وهذه ليست إلا تراكيب مزجية على حدِّ التركيب المزجي بأنه: "ضمُّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجَعْلَهما اسما واحدا إعرابا وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيَّتين أم معرَّبتين"[30].

ب- التعريب[31]:

ب-1- تعريف التعريب:

عرفه الجواليقي بقوله: "ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي"[32]. أما عند المحدثين فقد أخذ عدة دلالات منها: "نَقْل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية كما هي دون تغيير فيها، أو مع إجراء تغيير وتعديل عليها، لينسجم نطقها مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية، لتتفق مع الذوق العام للسامعين ولتيسير الاشتقاق منها[33].

ب-2 – قواعد التعريب:

تعرض أحمد عيسى في كتابه التهذيب في أصول التعريب إلى أهم القواعد التي استنتجها بالاستقراء فقال:

"– العرب لا تَجْمَع بين ساكنين ولا تبتدئ بساكن.

القاعدة: إذا ابتدأت الكلمة الأعجمية المراد تعريبها بحرف ساكن، وذلك كثير في اللغات الأعجمية فإنه يُزاد في أول الكلمة المعربة همزة قطع أو يُحرك هذا الحرف الساكن بحركة.

– إذا وقع في أول الكلمة يرسم (همزة)، وإذا كان في وسط الكلمة وبعده حرف ساكن يُكْتفى بفتح ما قبله، وإذا كان ما بعده مُتحركا أو في الآخر يُرْسم (ألفا) لينة.

(ae) و (ai) يرسمان (همزة) مكسورة أو (همزة) بعدها (ياء) في أول الكلمة، ويرسمان (ياء) في وسط الكلمة و(ألفا) في آخر الكلمة.

(ao) و (au) يرسمان (ألفا) مضمومة أو (ألفا) مفتوحة بعدها (واو) سواء كانا في أول الكلمة أم في الوسط. وأحيانا تُرسم (ao) (ألفا) للتخفيف.

(A) في أول الكلمة قد تُرْسم (عينا) في بعض الأحيان للتخفيف، وهذا بناء على الخاصية الآتية من خصائص اللغة وهي الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أنَّ زيدًا وعنَّ زيدًا.

(B) يُنقل إلى العربية (باء)؛ لأنه في اللغات الأعجمية يشبه نظيره في اللغة العربية شبها تاما.

(C) يقابل (K) في اليونانية، وينطق (كافا) في اللاتينية أيضا، وينقل إلى العربية (قافا).

وفي الكلمات غير اليونانية الأصل إذا كان نطقه (كالسين) في لغته يكتب كذلك.

والحرف المركب (CH) هو في اللاتينية يقابل (X) في اليونانية، ويحل محلَّه في جميع اللغات الهندية الأوروبية، ويُنقل إلى العربية (خاء) وفي بعض الأحيان (كافا) إذا كانت الكلمة يونانية الأصل. وفي اللغات الأوربية غير اليونانية يُنقل (شينا) إذا كان نطقه كذلك.

(D) يقابل في اليونانية حرف (...) (ذلتا) وعليه إذا كانت الكلمة التي فيها هذا الحرف يونانية الأصل يرسم (ذالا) معجمة، وإذا كانت غير يونانية الأصل يرسم (دالا) مهملة، ويجوز أن تُهمل (الذال) في الكلمة اليونانية الأصل وتُرسم (دالا).

(E) يُرسم هذا الحرف بالعربية (همزة) إذا كان في أول الكلمة، ويُرسم (ألفا) لينة إذا كان في الوسط وفوقه علامة المد (accent) ويُفتَح ما قَبْله فقط إذا كان خاليا مِن علامة المد، وفي بعض الأحيان يُرْسَم (ياء)، وفي آخر الكلمة يُرسم (ألفا) أو (هاء).

(EU) هذا الحرف المركب يُرْسم (همزة مضمومة) أو (بعدها واو)، في الوسط يُرْسم (واوًا) وقليلا ما يُرْسم (ألفا).

(F) هذا الحرف في اللاتينية يقابله (Ø) في اليونانية ويُرسم (فاء) بالعربية.

(G) هذا الحرف يقابِله (Γ) في اليونانية (غَمَّا) ويُرسم في العربية (غينا). على أنَّ هذا الحرف يجوز نقله إلى العربية وإبداله (كافا) أو (قافا) أو (جيما) بِناءً على خاصِّية في اللغة وهي: أنَّ من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض.

(H) هذا الحرف لا وجود له في لغة الإغريق، ويوجد في جميع اللغات الأخرى، وعليه فإنه في الكلمات المتصدرة بهذا الحرف وأصلها يوناني يُهمل هذا الحرف عند نقل الكلمة إلى العربية كأنَّه لم يَكن ويُعْرَب ما بَعْده بِحَسَب القواعد المذكورة، وفي غير ذلك يُنقل (هاء). غير أنَّ العرب قد أثْبَتوها في كلمات قليلة جدا تُعدُّ على أصابع اليد. فقالوا "هَرْقُل" في " Hereule ".

(I) يُنقل هذا الحرف إلى العربية (همزة) مكسورة أو (بعدها ياء) في الابتداء، أو تُمثَّل (بكسرة) في الحرف الذي قبلها، أ (ياء) في الوسط.

(J) هذا الحرف يُقابل (يوتا) اليونانية ويُنقل (ياء)، وفي بعض الأحيان يُهمل إذا كان في أول الكلمة ويُعْرب الحرف الذي يَليه.

(K) هذا الحرف يُنقل (قافا) وغالبا (كافا).

(L) هذا الحرف يشابه أمثاله في كل اللغات تقريبا في النطق، ويُرسم (لاما) بالعربية.

(M) هذا الحرف يُنطق بشكل واحد في جميع اللغات، ويُرسم (ميما).

(N) يُرسم بالعربية (نونا).

(O) يُرسم بالعربية (ألفا) مهموزة مضمومة، أو (ألفا و واوا) إذا كان في أول الكلمة، و (واوا) فقط إذا كان في الوسط أو في آخر الكلمة.

(P) هذا الحرف لا يوجد له نظير في العربية، ولكنه خاص باللغات الهندية الأوروبية، ويُنقل إلى العربية بأقرب الحرف نُطْقا إليه وهو (الفاء) بِناءً على الخاصية الآتية:

قال ابن فارس: حدثني علي بن أحمد الصبَّاحي قال سمعت أنّ دُرَيْدا يقول: حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطرُّوا إليها حوَّلوها عند التكلُّم بها إلى أقْرب الحروف مِن مخارجِها، فمِن تلك الحروف الحرف الذي بين (الباء) و (الفاء)، مثل: (پور) بالباء الفارسية، إذا اضطرُّوا قالوا (فُور). وأحيانا تُقْلب (باء) عربية عندما يلزم التخفيف.

(Q) هذا الحرف يُرسم (قافا)؛ لأنه في موضع (C) اللاتينية، أو (Ch) اليونانية (خي).

(R) هذا الحرف يُماثِل إخوانه في كل اللغات، ويُرسم في التعريب (راءً)، وفي بعض الأحيان تُقلب (لامًا) نحو: (Roderie) (لذريق) لقُرب مَخرجهما.

(S) يُرسم (سينًا) بالعربية، وفي بعض الأحيان (صادًا)، ويُرسم (شينًا) في النادر.

(T) يُنقل إلى العربية (طاءً)، ونادرا يُنقل (تاءً). والحرف المركب (Th) يُنقل إلى العربية (ثاءً). إذا تقدَّم هذا الحرف (Th) وهو لساني حرف لساني آخر مثل (S) وكلاهما له صفير فيُنقل (Th) (طاءً) لتعذُّر النُّطق بحرفين متتاليين مِن نُطق واحِد.

(U) يُنقل هذا الحرف (واوًا).

(V) يُنقل إلى العربية (واوًا) أو (باءً). وفي بعض الأحيان يُهمل هذا الحرف في أول الكلمة ويُعْرَب ما بَعده، أو تُزاد عليه (همزة) لتسهيل النُّطق على اللسان.

(W) هذا الحرف لا وجود له في اللغة اليونانية، ولا في اللغة اللاتينية، وإن وُجِد في الأخيرة فهو مقلوب عن حرف (V)، وهو شائع في اللغات الأخرى المسْتحدثة مِن هاتين اللغتين، فهو يُعامَل في النقل إلى العربية معامَلة حرف (V) والغالب أن يُرسم (واوًا).

(X) يُرسم بالعربية كما يُنطق أي: (إكْس) أو (أقس).

(Y) يُنطق هذا الحرف باليونانية (U), (Ou) (أُو)، ويُنقل (واوًا) إلى العربية أو يُضم ما قبلَه.

(Z) يُنطق في كلّ اللغات (زايًا)، ويُنقل إلى العربية كذلك[34].

كما قامت المجامع اللغوية بوضع قواعد لتعريب المصطلحات الأجنبية، والتي ينبغي مراعاتها أثناء عملية التعريب في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، تمثلت هذه القواعد في التوصيات التالية:

– "ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرَّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية".

– "التغيير في شكله حتى يُصبح موافقا للصيغة العربية ومُستساغا". وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغتها أو كليهما.

– "اعتبار المصطلح عربيا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتُستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية".

– "تصويب الكلمات العربية التي حرَّفَتْها اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح".

– ضبط المصطلحات عامة، والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصا على صِحَّة نطقها ودقَّة أدائها".

– تكون النسبة إلى الكلمة الدخيلة في صيغتها الاسمية الأساسية، ولا يجوز الجمع بين اللاحقة الدالة على الصفة في اللغات الأوربية ولاحقة ياء النسب العربية، إلا عند وجود مبرِّر لذلك. ومن أمثلة الكلمات الإنجليزية المقترضة التي ظهرت فيها لاحقة النسب الإنجليزية وياء النسبة العربية هي كلمة (كلاسيكي)؛ فالكاف الثانية هي لاحقة الصفة باللغة الإنجليزية (Classic) والياء الأخيرة هي لاحقة النسب بالعربية[35].

ثانيا– الأسس النظرية والمنهجية لنظرية النحو الوظيفي:

تعدّ نظريّة النّحو الوظيفي من النّظريّات التي تندرج ضمن المدّ التّداوليّ؛ ذلك أنها جعلت من استعمال اللغة منطلقا تأسيسيّا لها، وسعت إلى توصيف وتفسير الوظيفة الإبلاغية التواصلية للغة، وهو ما تتوافق فيه مع جوهر التداولية؛ فالتداولية "تركز على كلّ ما له علاقة باستعمال النسق، ومن تبعات المنزع الذي تبنه التداولية اهتمامها بدراسة التّواصل البشري، وتنصّ التّعريفات أيضا على أنّ التداولية تتوخّى تعميق الفهم ببعض الظواهر الخطابية المتولّدة عن التّواصل من قبيل الحجاج، والاستلزام الحواري والاقتضاء، وهي ظواهر تفرض نفسها، وتطفو على السّطح أثناء التّخاطب البشريّ"[36]، غير أنّ النّحو الوظيفي اختصّ بسعيه نحو بناء جهاز واصف يقعد بنية اللغة مراعيا مختلف مراحل إنتاج وتأويل الملفوظ، ومستحضرا للملابسات الخارجية التي ينجز فيها، بل ومخصّصا مستوى لدراسة جوانب النسق الذي لا يمكن فهمها إلا باستحضار الموقف التّواصلي، وهو ما يسمّى بالجوانب التداولية أو الخصائص التداولية؛ يقول المتوكل: "يجب التّمثيل لكلّ الخصائص التّداولية للعبارات اللغوية (كالخصائص الوجهية، والخصائص

الإنجازية، والوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارة...، يجب أن يمثل لهذه الفئة من الخصائص داخل النحو ذاته (أي بالصّورة الحالية للنحو الوظيفي) داخل القالب النّحوي لا خارجه"[37].

هذه النظرية وضع أسسها، وأطّرها عالم اللسانيات الهولنديّ سيمون ديك، منذ السبعينات من القرن العشرين، ثمّ تطوّرت بفضل جهود الباحثين الذين التفوا حول المؤسّس وأفكاره؛ فبفضل "أبحاث ديك ونخبة من اللغويين الذين تصدوا لظواهر مختلفة تنتمي إلى لغات متباينة نمطيّاً، وقد حاولوا بلورة مظاهر النّظريّة اللسانيّة المؤسّسة تداوليّا، وسعوا في إثارة بعض المشاكل التجريبية والنظرية التي تعترض سبيل اللساني الوظيفيّ، وقد توّجت هذه الأعمال بمصنف ديك (1989) الذي يعكس الاهتمام المتزايد لدى الوظيفيين بتطور النحو الوظيفي، والارتقاء به إلى مستوى الكفاية التفسيريّة، وتمحيصه بجعله إطارا نظريّا لمقاربة لغات تنتمي إلى فصائل لغوية مختلفة؛ كالهولندية (ديك وآخرون)، والإنجليزية (ماكثري)، والهنغارية (دوكروت)، والعربية (المتوكل وآخرون)"[38] ، ويؤكّد المتوكّل على أهمية هذه المقاربة، وأنها تفضل غيرها من المقاربات، فيقول: "بفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنّى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية أثار جوانب جديدة عدّة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النحو العربي القديم، ولا باعتماد الأنحاء الصّوريّة الحديثة البنيوية منها، والتوليدية التحويلية"[39]، كما يلفت النظر إلى أنّ هذا التوجه قد فرض نفسه بفضل انطلاقه من عدّة محرّكات بحثية أسّسها مراعيا تلافي المزالق التي وقعت فيها تلك النظريات السابقة لها، منها أنّ:

1. هذه المقاربة تنطلق من العلاقات والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية)، وهي بهذا تفضل المقاربة التي تقوم على المقولات الشجرية (مركب اسمي، م فعلي) الذي لا ورود له إلا في بعض اللّغات.
2. البنية التحتية في هذه المقاربة لا ترتيب فيها، وآليات الترتيب تكون على المستوى السّطحي اعتمادا على مجموع قواعد تختلف باختلاف اللغات.
3. توفّرها على مفاهيم تداولية.
4. إمكانية تطبيقها على لغات متباينة النمط (شجرية، وغير شجريّة)[40].

وعلى العموم فبفضل هذه الخصائص، وبفضل أسسها النظرية والمنهجيّة الرصينة استطاعت أنْ تفرض نفسها مع النظريات اللسانيات الكبرى، فما هي هذه الأسس؟

يرى المتوكّل أنّ الأسس والمبادئ التي قام عليها النّحو الوظيفي ترتبط أساسا بمفهوم الكفاية التّفسيرية؛ بمعنى أنّ كلّ مبدأ يفسر ويوضح جانبا من جوانب هذه الكفاية، والكفاية التفسيرية في هذه النظرية تتفرع إلى ثلاث كفايات مترابطة متكاملة: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية[41]، وعليه فكلّ مبدأ يورده الوظيفيون لا يكاد يخرج عن التصورات التي يقدمونها لكلّ كفاية من الكفايات الثلاث السّابقة، وقد لخّص معظمها في كتابه (اللسانيات الوظيفية مدخل نظري)، فأورد أنَّ:

1. اللغة بنية (تركيبية صرفية دلالية) تخلقها وظيفة التّواصل.
2. الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدّد إلى حدّ كبير خصائصها البنيوية.
3. البنية التركيبية الصرفية نتيجة لتفاعل أنواع ثلاثة من الخصائص الدلالية والتداولية والتركيبية.
4. العلاقات بين مكونات الجملة ثلاثة: دلالية، وجهية، تداولية.

5. العلاقات الدلالية والتداولية علاقات كلية يرد استخدامها في الوصف الكافي للغات الطبيعية جميعا، أما العلاقات الوجهية فغير كلية يستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللغات الطبيعية.
6. العلاقات الثلاث ليست علاقات مشتقة ناتجة عن تركيبات شجريّة معيّنة.
7. يربط بين البنية الدلالية، والبنية الصرفية التركيبية بنية وظيفية (إسناد الوظائف التداولية، والوجهية).
8. تشتق الجملة بنقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية تركيبة.
9. تشتق الجملة دون اعتماد على قواعد تحويلية؛ لأنه ثبت عدم كفايتها النّفسيّة[42].
10. البنية مصدر الاشتقاق بنية غير مرتّبة (فيها التمثيل للجوانب المعجمية والدلالية والتداولية بطريقة منطقية)، وهذا ما يسهّل التمكن من التمثيل للبنية الأساس في اللغات الطبيعية جميعها.
11. البنية الأساس لا يمثل فيها إلا للخصائص العامّة الممكن ورودها في جميع اللغات الطبيعية، أمّا الخصائص الخاصّة فيمثل لها على مستوى البنية الصّرفيّة – التّركيبيّة، فترتيب عناصر المكونات وترتيب المكونات فيما بينها يكون في مرحلة متأخّرة على مستوى البنية المكوّنيّة[43].

إنّ الناظر في مضامين هذه الكفايات يجد أن في الكفاية التّداولية سعيا نحو الكشف عن خصائص العبارات اللغوية في علاقتها بالغرض الذي تستعمل من أجله، وتشمل هذه الخصائص الخصائص الوجهية (موقف المتكلم من فحوى خطابه)، والخصائص الإنجازية (الحمولة المقصدية للجملة أو الملفوظ)، والوظائف التداولية (علاقة الجملة أو أحد عناصرها بالمقام). أما الكفاية النفسية ففيها سعي نحو أن يكون النحو عاكسا للنماذج النفسية للقدرة اللغوية، وللسلوك اللغوي (حال الإنتاج، وحال الفهم)، وإقصاء كلّ ما ثبتت عدم واقعيته النفسية، وكذا ما يشكّك في واقعيته النفسية، وأن ينبني النحو على أساس توفير جهازين اثنين؛ جهاز توليد وجهاز تحليل. أما الكفاية النّمطية ففيها سعي لأن يكون النحو قادرا على بناء أوصاف للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، وأن يرصد في الوقت ذاته ما يؤالف بين هذه اللغات المتباينة نمطيا، وما يخالف بينها[44] .

وبالمقارنة بين المفاهيم التي يعطيها الوظيفيون لهذه الكفايات الثلاث والمبادئ التي يقوم عليها النحو الوظيفي نفهم أن هذه المبادئ بعضها يعرض للجوانب التداولية وكيفية التمثيل لها، ولدورها في بناء البنية الصرفية التركيبية، وبعضها يؤطّر للكفاية النفسية كما هو الحال مع المبدأ (ط)، والباقي يندرج ضمن الكفاية النمطية مثل مبدأ (ي – ك) وفي ضوء هذه المبادئ أمكن للوظيفيين أن يقرروا أنّ:

1. للعبارات اللغوية صنفين من الخصائص خصائص مرتبطة بالاستعمال (الخصائص الأغلب)، وخصائص مستقلة عن الاستعمال غير مرتبطة بملابساته.
2. تعدّ العبارات اللّغويّة وسائل يستخدمها المتكلم لتبليغ أغراض معينة، وهذا يستدعي أن يمثّل لكلّ السّمات المرتبطة بقصد المتكلّم، وأن تكون لهذه السّمات الأسبقيّة.

3. بما أنّ المعارف العامّة والخاصة لها دور في عملية التواصل فإنه يمثل لها في شكل قدرة تواصليّة.
4. يجب أن تكون قواعد النحو متسمة بالقدرة على التجريد لكل تنطبق على أكبر عدد من اللغات.[45]

ثالثا– نماذج تطبيقية:

ارتأينا في هذه المداخلة أخذ نماذج تطبيقية متنوعة، مفردة ومركبة.

1– نماذج لمصطلحات مفردة:

أ– الأساس Fund, Base generated : سمي هذا الأساس أساسا؛ لأنه بما يُوفِّره من معطيات يُعدُّ أساس بناء أيّ جملة؛ ذلك أنه يوفِّر المداخل المعجمية التي تمدُّ الجملة بالمادة المفرداتية[46]. ومِن ثَمَّ فالأساس يشمل مجموعة قواعد تتكفَّل بالتمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجملة؛ والجملة إذا ما نظر إليها في ذاتها وجد أنها مكوَّنة أساسا من مجموعة مفردات[47]. يضم الأساس مجموعتين اثنتين تسهمان معا في بناء البنية الحملية المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود[48].

ب– مُنَفِّذ Agent : مُفَعِّل– مشتق من: نَفَّذَ، يُنَفِّذُ– نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آلية الترجمة. ومصطلح المنفذ من المصطلحات التي تسند إلى الحد الموضوع لتبيين الوظيفة الدلالية المتعلقة أساسا ببيان الدّور الذي يؤدّيه في علاقته بالمحمول، أو الواقعة. وتعدّ ترجمة Agent بالمنفّذ ترجمة دقيقة، لأنها تنقل الوظيفة الدلالية التي يعكسها العنصر الذي تسند إليه من جهة، ولأنه يوجد ما يقابلها في التراث اللغوي العربي القديم مفهوما، وإن لم يوضع لها مصطلح خاص، وهو قول النحاة عن الفاعل أنه ما أسند إلى فعل تام على جهة قيامه به، أو اتصافه به (ابن هشام، قطر الندى).

ت– الوَظِيفِيَّة Functionalism : **–** مشتق من: وَظَّفَ، يُوَظِّفُ– نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آلية الترجمة. والوظيفية مضطلح لنظرية لغوية؛ وهي مجموعة من المواضفات نستخلصها مما تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي، وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه[49]. ثم يُرجع بعض هذه المواصفات إلى المنطلق، وبعضها إلى الهدف الذي .....، ويرجع بعضها إلى طريقة النمذجة[50].

ث– الحَمْل Predication : فَعْل– مشتق من: حَمَلَ، يَحْمِلُ– نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آلية الترجمة. وقد أشار إليه المتوكل في معرض حديثه عن الجملة فقال: نقصد بالجملة كل عبارة لغوية تتضمن حَمْلا (نوويا أو موسعا)، ومكوِّنا (أو مكونات) خارجيا. فالجملة حسب التنميط الذي نقترحه هنا مقولة تعلو الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي (أو مكونات خارجية)[51]. والمتصفح لكتب المتوكل يجده يطلق مصطلح الجملة كذلك على الحمل مستقلا؛ أي (–مكونا خارجيا)، مما يجعل البحث يذهب إلى أنّ إطلاقها على الحمل هو الأساس، لأنه يشكل الحد الأدنى لمفهوم الجملة. (وهي بغيابه لا تسمى جملة، بل تسمى مركبا)[52].

ج– الأسوار Quantifiers : أفْعال– جامد– نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آلية الترجمة. ومصطلح الأسوار من المصطلحات التي تعدّ مخصصات للحدود في النحو الوظيفي، من ذلك كذلك التعريف والتنكير والعدد والجنس والإشارة. وهو من المضطلحات المنطقية التي تُحيل على "ضرب من العوامل التي تربط المتغيرات فتسمى متغيرات مربوطة مقابل المتغيرات الحرة أو غير المربوطة ... وقد تكون هذه المتغيرات موضوعات (أي أسماء دالة على الذوات)، أو محمولات (مشتقات)[53]. وتتمثل هذه العوامل أساسا في كل ما يدل على عدد أو كمّ ما يحيل عليه اسم ما بأي وسيلة من وسائل بيان الأعداد والكميات[54]. وعرفه المتوكل بقوله: "تعدّ أسوار المخضضات التي تتحقق في شكل المفردات التي من قبيل (كل)، و(جميع)، و(بعض)، وهي كما هو معلوم أسوار كلية وأسوار بعضية"[55]. لكنه ما لبث أن وسع دائرتها تبعا ل (ديك) لتشمل[56]:

1– الأسوار التي تدل على الكلية أو البعضية؛ مثل: كل، جميع، كافة، بعض.

2– العدد المحدّد

3– العدد الترتيبي.

ح– حدود Terms: الحدود المتأصلة في باب الحدية تدل عادة على ذوات، يقول "سيمون ديك" معرِّفا إيَّاها: (كلُّ عبارة يُمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالَم ما[57].

خ– محمول Predicate: يدل على واقعة، والواقعة في التصور الوظيفي؛ مفهوم مرتبط بحدث له وجود في عالم من العوالم الممكنة، يُسْهِم في تحقيقها مجموعة من الذوات[58].

2– نماذج مركبة:

أ– مُحْتَوَى قَضَوِي Propositional Content : نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آليتي الترجمة، والتركيب. وهو مجموع دلالات مكونات الجملة مضمومة حسب العلائق السُّلَّمية القائمة بين هذه المكونات. فالدلالة القضوية للجملة (أكل الضيوف ثريدا) حاصلة بضم دلالات المكونات (أكل)، (الضيوف)، (ثريدا)[59].

ب– البنية الحملية Predicative Structure : نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آليتي الترجمة، والتركيب. سميت هذه البنية بالحملية نسبة إلى الحَمْل[60].

ت– النحو الوظيفيFunctional grammar : نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آليتي الترجمة، والتركيب. وهو تلك النظرية التي تنطلق من مبدأ أن بنية الجملة تخضع إلى حد كبير للوظيفة التواضلية التي جاءت لتأديتها، ومن ثَمَّ فالنحو الوظيفي كما يقول "كونو" (وِفق منظور عام): "مقاربة لتحليل البنية اللغوية، تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[61].

ث– البنية الوظيفيةFunctional Structure: نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آليتي الترجمة، والتركيب. وتعدّ هذه البنية الرابط الذي يربط بين البنية الحملية والبنية المكونية، ويعتبر النحو الوظيفي أحد النماذج اللغوية التي تفترض أن الربط بين البنية الحملية والبنية التركيبية الصرفية يتم عبر بنية وظيفية مستقلة يمثل فيها لنوعين من الوظائف، الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول)، الوظائف التداولية كوظيفة المحور، ووظيفة البؤرة.[62]

ج– الوظائف التداولية Pragramatic Function: نُقل المصطلح إلى العربية باستخدام آليتي الترجمة، والتركيب. وهي حَسَب النحو الوظيفي وظائف تُسنَد إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط هذه المكونات في البنية الإخبارية، أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة، بعبارة أخرى، تسند هذه الوظائف إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطَب في طبقة مقامية معينة[63].

النتائج:

توصل البحث إلى نتائج نجمله في النقاط التالية:

1- عدم اعتماد المتوكل في مدونته على آليتي التعريب والنحت.

2- اعتماد المتوكل في نقله للمصطلح على آلية الترجمة، باستخدام آليتي الاشتقاق والتركيب.

3- مقابلة بعض المصطلحات العربية لمصطلح أجنبي واحد، كما في مصطلح (Topic) الذي قوبل مرة ب (مبتدأ) في هامش الصفحة 115، وأخرى ب (محور) في الصفحة 17.

4- أغلب المقابلات العربية التي اعتمدها المتوكل لترجمة المصطلحات الأجنبية مصطلحات منطقية. كمصطلح السور، والحد، والحَمْل.

توصيات:

- اللسانيات العربية مرهونة بجهود أفرادها وتكاتفهم لذا نوصي بالتعاون والتكامل مع جميع الباحثين العرب

- نوصي بفتح المجال للنقاش والنقد، واستقبال الآراء دون تحرج.

هوامش البحث:

[1] – ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط(2008)، ص491.

[2] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر ط2 (1987)، ص215.

[3] – ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط(2008)، ص 355- 458، ويوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر،

ط1(2008)، ص80- 105. ومصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ط(1955)، ص10. أحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، مطبعة مصر، ط1(1923)، ص113- 129.

[4] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص293-301، ويوسف وغليس: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص105. وأحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص113،114.

[5] – ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1(2008)، ص24.

[6] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 355-458، ويوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80- 84. ومصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، ص (10-13). وأحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص 114-117.

[7] – الحرف هنا بمعنى الكلمة.

[8] – أبو بكر محمد بن السري السراج: رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش، مصطفى الحرري، مكتبة جامعة اليرموك، ط(1972)، ص20.

[9] – محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط(2005)، ص118-119.

[10] – ابن جني: الخصائص، تح :محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر، ص134.

[11] – جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط(1987)، ص346-347.

[12] – صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط3، ص176.

[13] – مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، ص 10.

[14] – ينظر: إبراهيم مذكور: لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ع29، (مارس 1972)، ص16.

[15] – ابن جني: الخصائص، ج2 ،ص134.

[16] – المرجع نفسه: ص137.

[17] – صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص210،211

[18] – مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، ص10.

[19] – ينظر: محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، مصر، ص 77.

[20] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص449.

[21] – المرجع نفسه: ص451-453.

[22] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص450.

[23] – المرجع نفسه: ص450، 451.

[24] – المرجع نفسه: ص450، 451.

[25] – المرجع نفسه: ص451.

[26] – ينظر: خالد اليعبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1(2006)، ص 123.

[27] – ينظر: علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 454، 455.

[28] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص427، ويوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90-105. ومصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، ص (14-15). أحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص 119.

[29] – عبد الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2(2000)، ص391.

[30] – مصطفى الشهابي: ثلاثة قرارات جديدة لمجمع اللغة العربية في القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 40، جزء3، (1965)، ص712.

[31]– علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص455، ويوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87-90. وأحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص 120-129.

[32]– الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر ص15،

[33] – وليد العناتي وعيسى برهومة: اللغة العربية وأسئلة العصر ، دار الشروق للنشر، ط1(2009)، ص173-174.

[34] – أحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، ص 131.

[35] – علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص420،421.

[36] – جواد ختام: التداولية أصولها واتجاهاتها، كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 1998، ص18.

[37] – أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، المغرب، ط1، 1995، ص20.

[38] – أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1985، ص91.

[39]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، ص143.

[40]- المصدر نفسه، ص60.

[41] – المصدر نفسه: ص63.

[42] – يعني تستبعد النظريات النفسية التي تفسر عملية إنتاج اللغة وتأويلها هذه الأمور.

[43] – أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1 1989، ص126-127.

[44] – أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 28-29، 2013.

[45] – ينظر: أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، المغرب، ط1، 2006، ص71-69-64.

[46] – ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، ص 63.

[47] – الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 -2014، ص 146

[48] – أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 12.

[49] – أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 48.

[50] – الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، ص 67.

[51] – أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1987، ص 27

[52] – ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1(1993)، ص 14.

[53] – شكري المبخوت: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1(2009)، ص 85.

[54] – المرجع نفسه: ص 87.

[55] – أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ص 36.

[56] – ينظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، المغرب، ط1، 1995، ص 179.

[57] – المرجع نفسه: ص 132.

[58] – ينظر: يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، (الجزائر)2005-2006، ص 230.

[59] – الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013 -2014، ص 173

[60] – المرجع نفسه: ص 129

[61] –كونو: التركيب الوظيفي، نقلا عن أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 104

[62] – أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986، ص 25.

[63] – أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، ص 17.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد بك عيسى: التهذيب في أصول التعريب، مطبعة مصر، ط1(1923).

2- أحمد المتوكل: الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1987.

3- أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1986.

4- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي)، دار الأمان، ط1(1995).

5- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، دار الأمان، المغرب، ط1(1995).

6- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، ط1(1989).

7- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، ط1(2006).

8- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1(1985).

9- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، المغرب، ط1(1993).

10- أبو الحسين أحمد بن زكريا (ابن فارس): مقاييس اللغة، تح: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط(2008).

11- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط(1987).

12- جواد ختام: التداولية أصولها واتجاهاتها، كنوز المعرفة، الأردن، ط1(1998).

13- الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

14- خالد اليعبودي: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1(2006).

15- شكري المبخوت: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1(2009).

16- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط3.

17- عبد الله أمين: الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2(2000).

18- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تح :محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

19- علي القاسمي: علم المصطلح؛ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط(2008).

20- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط2 (1987).

21- أبو بكر محمد بن السري السراج: رسالة الاشتقاق، تح: محمد علي الدرويش، مصطفى الحرري، ط(1972).

22- محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط(2005).

23- محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، مصر، ط (1993).

24- مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) ، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ط(1955).

25- ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1(2008).

26- وليد العناتي وعيسى برهومة: اللغة العربية وأسئلة العصر ، دار الشروق للنشر، ط1(2009).

27- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1(2008).

مجلات:

1- إبراهيم مذكور: لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ع29، (مارس 1972).

2- مصطفى الشهابي: ثلاثة قرارات جديدة لمجمع اللغة العربية في القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 40، جزء3، (1965).

3- ممدوح محمد خسارة: المعرب والدخيل في المجلات المتخصِّصَة: مفهوم المعرَّب والدَخيل، ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج 75، ج4.

رسائل دكتوراه:

1- الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

2- يحي بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006